



قوائم اختصيات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسية للمجلة: <https://visj.dws.gov.iq/>



أثر التطورات السياسية على القطاع المصرفي في العراق: تحليل بيانات المالية لمصرف النهرين
الإسلامي للفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

The Impact of Political Development on the Banking Sector in Iraq: An Analysis of Al-Nahrain Islamic Bank's Financial Data for the Period 2020–2024

د. نهلة تركي عبد السادة*

وزارة التربية/ مديرية العلاقات الثقافية

Keywords

Political developments, banking sector, Al-Nahrain Islamic Bank.

Abstract

This study aims to identify the financial and operational trajectory of Al-Nahrain Islamic Bank in Iraq. It is based on statistical data collected from the bank's annual reports for the period 2020–2024, when its fixed capital was 150 billion dinars. The study reveals a strong structural correlation between the bank's performance indicators and the political and economic environment. 2020 saw a cautious recession due to the Corona pandemic, while 2022 was affected by political deadlock. However, 2023 marked a positive turning point, characterised by governmental stability and the implementation of the three-year budget. This led the bank to achieve peak operational efficiency and record profits in 2024, reaching approximately 4.6 billion dinars. The conclusions highlight structural challenges. The most significant of these are the bank's limited geographical spread (with only four branches), the fluctuation of the investment portfolio compared to sustainable revenue growth, and operational disparity, as evidenced by the surge in liquidity and car financing activity compared to the contraction of capital investments and loans over the past two years. The paper recommends adopting medium- and long-term strategies, emulating regional experiences and activating financial inclusion through geographical distribution engineering. It also emphasises the need to transition from individual consumer lending to financing major strategic projects, accelerating digital transformation and automating processes, and establishing an expenditure auditing unit to minimise operating costs and maximise developmental returns.

* Dr.Nahla Turkey Abd Al-Sada

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:

المراجعة:

القبول: 2026\6\1

الكلمات المفتاحية:

التطورات السياسية، القطاع المصرفي، مصرف النهرين الإسلامي.

ملخص

تهدف الدراسة الى التعرف على المسار المالي والتشغيلي لمصرف النهرين الإسلامي في العراق، مستندة إلى البيانات الإحصائية في تم جمعها من خلال التقارير السنوية للمصرف للفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) برأس مال ثابت عند ١٥٠ مليار دينار. وتكشف الدراسة عن ارتباط بنيوي وثيق بين مؤشرات المصرف والبيئة السياسية والاقتصادية؛ حيث عكس عام ٢٠٢٠ ركوداً حاداً جراء جائحة كورونا، وتأثر عام ٢٠٢٢ بجمود الانسداد السياسي، في حين شكّل عام ٢٠٢٣ نقطة تحول إيجابية مع الاستقرار الحكومي وتطبيق الموازنة الثلاثية، ليبلغ المصرف ذروة كفاءته التشغيلية وأرباحه القياسية عام ٢٠٢٤ (نحو ٤.٦ مليار دينار)، وتشير الاستنتاجات إلى تحديات هيكلية؛ أبرزها محدودية الانتشار الجغرافي (٤ فروع فقط)، وتذبذب محفظة الاستثمار، مقابل نمو مستدام للإيرادات، وتباين تشغيلي تمثل في قفزة السيولة ونشاط مزاولة السيارات مقابل انكماش الاستثمارات الرأسمالية والتسليفات في العامين الأخيرين، وتوصي الورقة بتبني استراتيجيات متوسطة وطويلة الأجل، ومحاكاة التجارب الإقليمية، وتفعيل الشمول المالي عبر هندسة التوزيع الجغرافي، كما تشدد على ضرورة الانتقال من الإقراض الفردي الاستهلاكي إلى تمويل المشاريع الاستراتيجية الكبرى، مع الإسراع في التحول الرقمي وأتمتة العمليات، واستحداث وحدة لتدقيق النفقات لتقليل المصاريف التشغيلية وتعظيم العوائد التنموية.

١. المقدمة:

يُعدّ القطاع المصرفي محوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية لأي دولة، إذ يضطلع بدور مهم في الوساطة المالية ويسهم في تعزيز الاستثمار والتخصيص الكفوء للموارد، وتزداد أهمية وجود نظام مصرفي مستقر وسليم في الاقتصادات النامية، مثل العراق، وخلال العقد الماضي تقريباً، أدت التطورات السياسية في العراق إلى إعادة هيكلة جوهرية للاقتصاد الوطني والقدرات المؤسسية والنظام المالي للدولة. وكان القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثراً واستجابةً للتطورات السياسية.

ولا يمكن النظر إلى القطاع المصرفي والتطورات السياسية بوصفهما مجالين منفصلين، بل إن العلاقة بينهما وثيقة ومتراصة. فغالباً ما تؤدي الاستقرار السياسي إلى تعزيز ثقة المستثمرين وزيادة المدخرات وتنشيط الإقراض، في حين أن عدم الاستقرار السياسي يخلق حالة من عدم اليقين، ويؤدي إلى تراجع الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال وارتفاع مخاطر المقترضين، وتتأثر العراق بهذه الديناميكيات بصورة واضحة، وإن كانت بدرجات متفاوتة، كما يواجه

النظام المصرفي تحديات إضافية تتمثل في ضعف الأطر المؤسسية، والمخاوف الأمنية، ومحدودية تطبيق القوانين والأنظمة الرقابية.

وفي هذا السياق، برز مصرف النهرين كأحد أبرز المصارف الإسلامية في العراق، فمنذ تأسيسه عام ٢٠١٢، أسهم المصرف بشكل ملحوظ في تنشيط النشاط الاقتصادي من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، إضافة إلى المعاملات المالية الدولية. كما وسّع نطاق عملياته في العديد من المحافظات العراقية، الأمر الذي ساعد في تعزيز النمو الاقتصادي والشمول المالي، ومع ذلك، فإن مصرف النهرين، شأنه شأن بقية المؤسسات المالية في العراق، يعمل ضمن بيئة تتأثر بصورة كبيرة بالتطورات السياسية.

وتحلل هذه الدراسة الكيفية التي أثرت بها التطورات في البيئة السياسية العراقية على القطاع المصرفي، مع التركيز بصورة خاصة على مصرف النهرين الإسلامي بوصفه أحد

أكبر المصارف الإسلامية في البلاد. ولتحقيق فهم أعمق لتأثير هذه المتغيرات على الأطراف ذات العلاقة بالمصرف، تعتمد الدراسة على مدخل أصحاب المصلحة، الذي يشمل العملاء والموظفين والمستثمرين والحكومة، فلكل طرف من هؤلاء مصالح وتوقعات محددة تجاه المصرف، كما أن التطورات في البيئة السياسية تؤثر في سلوكهم وتصوراتهم ومستويات تفاعلهم معه.

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في وجود فجوة معرفية وتطبيقية تتعلق بمدى استجابة ومرونة القطاع المصرفي الإسلامي الحكومي في العراق للمتغيرات الجيوسياسية والداخلية المتسارعة، على الرغم من الخصوصية التشغيلية للمصارف الإسلامية التي تعتمد على صيغ التمويل الاستثماري (كالمُراجحة والمشاركة والمُضاربة)، إلا أنها تعمل بيئة سياسية واقتصادية اتسمت بالتقلبات خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤)، مثل: تغييرات الحكومات، أزمات سعر الصرف، والتوجهات السياسية نحو الإصلاح المصرفي أو القيود الدولية.

ويمكن صياغة المشكلة بدقة من خلال التساؤل الرئيس التالي:

"ما مدى أثر التطورات السياسية التي شهدتها العراق خلال المدة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) في بعض المؤشرات المالية لمصرف النهرين الإسلامي؟"

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- بيان طبيعة العلاقة بين التطور السياسي وأداء المؤسسات المالية، مع التركيز على خصوصية الصيرفة الإسلامية العراقية.
- تشخيص واقع الأداء المالي لمصرف النهرين الإسلامي خلال الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) عبر تحليل بعض متغيراتها المالية
- تحديد حجم ونوع الأثر (إيجابي/سليبي، طردي/عكسي) للتطورات السياسية على

المتغيرات المالية للمصرف.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات موضوعية وزمنية ومكانية:

- **الأهمية العلمية:** يثري البحث المكتبة الأكاديمية بالتركيز على "المصارف الإسلامية الحكومية" في بيئات التحول السياسي، حيث إن أغلب الدراسات السابقة ركزت إما على المصارف التجارية التقليدية أو المصارف الأهلية.
- **الأهمية العملية:** يزود إدارة مصرف النهرين الإسلامي بأداة تحليلية تقييمية توضح نقاط القوة والضعف في مواجهة الأزمات الخارجية، يوفر للجهات الرقابية (كالبנק المركزي العراقي) مؤشرات حول مدى تأثر المصارف بالسياسات العامة للدولة والتطورات السياسية.
- **الأهمية الزمنية:** تغطي الدراسة فترة حرجة جداً (٢٠٢٠-٢٠٢٤) شهدت تحديات مركبة؛ بدأت من جائحة كورونا وأثرها السياسي والاقتصادي، مروراً بتغيير الحكومات، وصولاً إلى أزمة منصة الامتثال الإلكترونية لضبط الدولار وتأثيراتها السياسية والمالية.

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، سيتم الاعتماد على تكامل منهجي يجمع بين الأسلوبين الاستنباطي والاستقرائي.

مجتمع وعينة الدراسة: مجتمع البحث هو القطاع المصرفي الإسلامي في العراق، وتم اختيار (مصرف النهرين الإسلامي) كعينة قصدية ممثلة لكونه أول مصرف إسلامي حكومي في العراق، مما يجعله الأكثر تأثراً بالقرارات السياسية الحكومية.

نبذة تعريفية عن مصرف النهرين الإسلامي:

يُمثل مصرف النهرين الإسلامي النواة الأولى للصيرفة الحكومية المتوافقة مع الشريعة في العراق، إذ أبصر النور كشركة عامة بموجب أحكام قانون الشركات العامة رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧. وقد استند هذا التأسيس قانونياً إلى

مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية، فضلاً عن كونها انعكاساً لمستوى التطور الاقتصادي الكلي الذي تحققه الدولة.

ثانياً: قياس الأداء وإدارته في المصارف.

تقوم المصارف، باعتبارها جزءاً من المؤسسات المالية، بقياس أدائها من خلال جمع البيانات وتحليلها بهدف تحديد مستوى الصحة المالية للمصرف، في حين تُشير إدارة الأداء إلى الاستخدام الاستراتيجي لهذه البيانات لتحقيق الأهداف طويلة الأجل المتعلقة بالربحية والاستدامة المالية، ولغرض تقييم الأداء، تعتمد المصارف على مجموعة من الأدوات والمؤشرات، من أبرزها مؤشرات الربحية، وجودة الأصول، والقيمة السوقية. وعادةً ما يتم قياس الأداء المصرفي من خلال مؤشرات الربحية وجودة الموجودات وكفاءة السوق، ومن أهم الأدوات المستخدمة في هذا المجال:

- العائد على الأصول (ROA)

- العائد على رأس المال المستثمر (ROIC)

- هامش صافي الفائدة

وتُستخدم هذه المؤشرات لتحديد الوضع المالي العام للمصرف ومدى قدرته على تحقيق العوائد بكفاءة، كما تركز المصارف الناجحة على المحافظة على سمعتها في السوق، لأن تضرر السمعة قد يهدد استمراريتها وبقائها، فالنشاط المصرفي يعتمد بدرجة كبيرة على ثقة المودعين والمقرضين وأصحاب المصالح الآخرين. لذلك تعمل المصارف خلال الفترات المستقرة على بناء هوامش أمان مالية واحتياطات مناسبة، إضافة إلى إدارة الانطباعات السوقية والتحكم في التصورات العامة المتعلقة بأدائها واستقرارها، ويتطلب تحليل القطاع المصرفي استخدام مزيج من الأساليب الكمية والنوعية لتقييم الأداء المالي والكفاءة التشغيلية ومستويات المخاطر وتأثير المصرف على أصحاب المصلحة، ومن أكثر الأساليب شيوعاً في هذا المجال تحليل النسب المالية، الذي يُستخدم لتقييم ربحية المصرف وسيولته وكفاية رأس المال وجودة أصوله، ولغرض قياس الاستقرار المالي والكفاءة التشغيلية، تعتمد

المادة (٤) من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، والمادة (٤) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤، وذلك تلبيةً لمقتضيات القانون رقم (٩٥) لسنة ٢٠١٢ الصادر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (٤٢٦٠) بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٢، بدأ المصرف مسيرته برأس مال اسمي بلغ (١٥٠) مليار دينار عراقي، وعزز شرعيته المؤسساتية بالحصول على إجازة ممارسة العمل المصرفي من البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب ذي العدد ١٢٣١٧/٣/٩ الصادر في ١٧ أغسطس ٢٠١٥، ومن خلال شبكة فروع تبلغ حالياً (٤) فروع موزعة في البلاد، يركز المصرف جهوده على تنمية الاقتصاد المحيط عبر تمويل مشاريع البنية التحتية، مستنداً إلى حزمة متنوعة من الأدوات والأساليب الاستثمارية الإسلامية مثل: المراجعة، الاستصناع، المشاركة، السلم، الإجارة، والمزارعة.

٢. المبحث الأول: الإطار النظري.

أولاً: المؤسسات المالية والقطاع المصرفي

تُعد المؤسسات المالية حجر الأساس في اقتصاد أي دولة، إذ تؤدي أدواراً حيوية تتمثل في تخصيص الموارد، وتوفير آليات إدارة المخاطر، وتعزيز السيولة، وتسهيل المعاملات المالية، وتنقسم المؤسسات المالية بصورة عامة إلى فئتين رئيسيتين:

- المؤسسات غير الإيداعية، وتشمل بنوك

الاستثمار، وشركات التأمين، وشركات

الوساطة المالية، وشركات إدارة الأصول.

- المؤسسات الإيداعية، وتشمل المصارف

التجارية، والاتحادات الائتمانية، وجمعيات

الادخار والقروض.

ويؤدي القطاع المصرفي، بوصفه جزءاً أساسياً من المؤسسات المالية، دوراً محورياً في الاقتصاد من خلال التوزيع الكفوء للأموال والموارد المالية، كما يسهم بصورة مباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي، وتُعد كفاءة الصناعة المصرفية واستقرارها مؤشراً مهماً على قدرة الدولة على

المصارف على مجموعة من النسب والمؤشرات المالية، مثل:

- العائد على الأصول.(ROA)

- العائد على حقوق الملكية.(ROE)

- نسبة القروض المتعثرة.

وتساعد هذه المؤشرات في تقديم صورة واضحة عن قدرة المصرف على تحقيق الأرباح وإدارة المخاطر والحفاظ على استقراره المالي، وبالإضافة إلى تحليل النسب المالية، يُستخدم مدخل أصحاب المصلحة لتحديد مصالح وتوقعات الأطراف المختلفة المرتبطة بالمصرف، بما في ذلك العملاء والمستثمرون والموظفون والجهات الحكومية وغيرها من الأطراف ذات العلاقة، ويساعد هذا المدخل المصارف على فهم كيفية تأثير العوامل الخارجية، مثل التطورات في البيئة السياسية، على قرارات أصحاب المصلحة وسلوكهم ومستوى تعاملهم مع المؤسسة المصرفية.

تستخدم البنوك أنواعاً متعددة من أساليب تقييم المخاطر للتخفيف من حدة أنواع مختلفة من المخاطر، مثل المخاطر المالية والتشغيلية والمتعلقة بالسوق. ومن بين الأساليب الشائعة المستخدمة: تقييم الجدارة الائتمانية، واختبارات الضغط، وتحليل السيناريوهات، وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، في المناطق المضطربة، تستخدم البنوك أساليب المقارنة والتقييم المعياري مع نظيراتها والمعايير الدولية للحصول على بيانات شاملة ومحللة لاتخاذ قرارات مدروسة وضمان استمرارياتها.

ثالثاً: المصارف الإسلامية.

١. نبذة تاريخية للمصارف الإسلامية والتمويل

الإسلامي

يرجع ظهور التمويل الإسلامي إلى القرن السابع الميلادي، حين حرم النبي محمد ﷺ جميع المعاملات التي تتضمن الربا أو المقامرة أو المضاربة غير المشروعة أو أي شكل من أشكال الغش والخداع في المعاملات التجارية(El-Ashker & Wilson, 2006). وخلال العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، الذي ارتبط بالخلافة الإسلامية

ويُشار إليه أحياناً بمفهوم "الرأسمالية الإسلامية"، ظهرت أشكال مبكرة من الرأسمالية والأسواق الحرة، فقد شهدت الفترة الممتدة بين القرنين الثامن والثاني عشر تطور اقتصاد السوق وظهور ممارسات تجارية يمكن اعتبارها نواة مبكرة للمذهب التجاري ، وقد أسهمت الحضارة الإسلامية في تطوير العديد من الأدوات والممارسات المالية التي تُعد أساساً للأنظمة المصرفية الحديثة، ومن أبرزها: الحوالات المالية، والشركات التجارية (المفاوضة)، وعقود المضاربة، ورأس المال (المال)، وتراكم رأس المال، والشيكات، والسندات الإذنية، والأوقاف، والحسابات الجارية، والسجلات المحاسبية، وعمليات تحويل الحقوق والالتزامات المالية (Kettell, 2011) ، كما شهد العالم الإسلامي في العصور الوسطى ظهور مؤسسات تجارية مستقلة عن السلطة السياسية، إلى جانب تطوير مفهوم الوكالة التجارية، وقد انتقلت العديد من هذه المفاهيم الاقتصادية والمالية إلى أوروبا في العصور الوسطى ابتداءً من القرن الثالث عشر، حيث جرى تطويرها وتكييفها مع البيئات الاقتصادية الأوروبية، ورغم الجذور التاريخية العميقة للتمويل الإسلامي، فإن المؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها الحديثة مرت بعدة مراحل من التطور، ففي المرحلة الأولى، التي امتدت بين أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين، حصلت العديد من الدول الإسلامية على استقلالها من القوى الاستعمارية الأوروبية، مما أوجد بيئة مواتية للبحث عن نماذج اقتصادية ومالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية، أما المرحلة الثانية من تطور المؤسسات المالية الإسلامية فقد بدأت في ستينيات القرن العشرين، مع تأسيس بنك الادخار في منطقة ميت غمر الريفية في مصر، وقد أنشئ هذا البنك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، معتمداً على إدارة الأموال بعيداً عن الفائدة الربوية، وقد حققت هذه التجربة نجاحاً ملحوظاً وحظيت بدعم واسع من مختلف فئات المجتمع المحلي، بما في ذلك المزارعون والطلبة، نظراً للخدمات المهمة التي قدمها البنك للسكان المحليين، وعلى الرغم من انتهاء هذه التجربة بعد ثلاث

سنوات فقط، فإنها أثبتت جدواها العملية وأسهمت في تخفيف الأعباء المالية عن سكان المناطق الريفية، من خلال تقليل اعتمادهم على المقرضين التقليديين الذين كانوا يفرضون أسعار فائدة مرتفعة على القروض المقدمة للعملاء (El-Ashker & Wilson, 2006) وفي الفترة نفسها، أنشئ أول صندوق استثماري متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في ماليزيا تحت اسم مؤسسة ادخار الحجاج (Pilgrim's Savings Corporation)، والذي شكّل خطوة مهمة نحو تطوير مؤسسات التمويل الإسلامي الحديثة (El-Ashker & Wilson, 2006) وقد مهدت هذه التجارب المبكرة الطريق أمام ظهور العديد من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى، ومن أبرز هذه المؤسسات بنك ناصر الاجتماعي المصري الذي تأسس عام ١٩٧١ بهدف تقديم الخدمات المالية للفئات ذات الدخل المحدود التي كانت تعاني من ضعف الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، كما تأسس عام ١٩٧٥ البنك الإسلامي للتنمية بوصفه مؤسسة مالية دولية بين الحكومات، وفي العام نفسه أنشئ بنك دبي الإسلامي كأحد أوائل المصارف الإسلامية التجارية الحديثة (El-Ashker & Wilson, 2006) وفي ماليزيا، شهد عام ١٩٦٣ إطلاق مؤسسة تابونغ حاجي (Tabung Haji)، التي عُدت من أبرز التجارب الناجحة في مجال الادخار والاستثمار الإسلامي، حيث هدفت إلى مساعدة المسلمين على ادخار الأموال اللازمة لأداء فريضة الحج وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، أما المرحلة الثالثة من تطور العمل المصرفي الإسلامي فقد بدأت في سبعينيات القرن العشرين مع تأسيس بنك دبي الإسلامي، الذي مثل نقطة تحول مهمة في مسيرة الصناعة المصرفية الإسلامية الحديثة، وقد أسهم تأسيس البنك الإسلامي للتنمية لاحقاً في دعم انتشار المؤسسات المالية الإسلامية على نطاق عالمي، مما أدى إلى نمو سريع في هذا القطاع وظهور ما يقرب من ٦٠٠ مؤسسة مالية إسلامية في الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء (El-

Ashker & Wilson, 2006). وبذلك، تطور التمويل الإسلامي من ممارسات تجارية قائمة على أحكام الشريعة الإسلامية إلى صناعة مالية عالمية متكاملة، أصبحت تمثل أحد أهم القطاعات المالية الحديثة، وتسهم بصورة متزايدة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير بدائل مصرفية واستثمارية متوافقة مع المبادئ الإسلامية.

٢. محددات الخدمات المصرفية والتمويل

الإسلامي

تحدث حالة عدم الاستقرار المالي عندما لا تكون المدخرات الحقيقية المتاحة كافية لدعم عمليات الإقراض، الأمر الذي يؤدي إلى احتلالات اقتصادية ومالية تتعارض مع المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام المصرفي الإسلامي، وفي هذا السياق، يشجع التمويل الإسلامي على استخدام أدوات التمويل والاستثمار القائمة على المشاركة في الملكية، كما يعزز أساليب تقاسم الأرباح والمخاطر بين الأطراف المتعاملة، ويحظر التمويل الإسلامي التعامل بالفائدة (الربا) والمضاربات غير المشروعة، في الوقت الذي يؤكد فيه ضرورة ارتباط المعاملات المالية بأصول حقيقية ملموسة، وهو عنصر جوهري غالباً ما يكون غائباً في بعض ممارسات النظام المصرفي التقليدي، كما ينتقد الفكر المالي الإسلامي الدور الذي تؤديه أسعار الفائدة والائتمان المصرفي في تعميق الدورات الاقتصادية وتقلبها، ويرى أن الاعتماد المفرط على أسعار الفائدة قد يسهم في تعزيز حالة عدم الاستقرار الاقتصادي (Bellalah & Masood, 2013)، وقد تأثر نمو الصناعة المصرفية الإسلامية وتطور التمويل الإسلامي بمجموعة من العوامل الاقتصادية والديموغرافية والمؤسسية. فمن جهة، أسهمت الطفرة الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي والعديد من الاقتصادات الآسيوية في زيادة الطلب على الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومن جهة أخرى، أدى النمو المستمر في أعداد المسلمين حول العالم إلى توسيع قاعدة العملاء المحتملين للمؤسسات المالية الإسلامية، كما أظهرت الدراسات أن هناك مجموعة من

العوامل التي ساعدت على انتشار المصارف الإسلامية عالمياً، ومن أبرز هذه العوامل التدفقات المالية الضخمة الناتجة عن عائدات النفط منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي وفر سيولة مالية كبيرة دعمت تأسيس وتوسع العديد من المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط (Bellalah & Masood, 2013)، ولا يقتصر انتشار العمل المصرفي الإسلامي على الدول الإسلامية فقط، بل امتد أيضاً إلى العديد من الدول غير الإسلامية التي تضم تجمعات سكانية مسلمة كبيرة، وقد ساعد ذلك على انتشار المؤسسات المالية الإسلامية وتوسع خدماتها في الأسواق العالمية، مما عزز مكانة التمويل الإسلامي بوصفه نظاماً مالياً بديلاً قادراً على تلبية احتياجات شرائح متنوعة من العملاء، سواء في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول: إن نمو الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية يعتمد على مجموعة من المحددات الرئيسة، تتمثل في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وتوافر البيئة الاقتصادية الداعمة، والنمو السكاني للمسلمين، والوفرة المالية الناتجة عن الإيرادات النفطية، فضلاً عن تزايد الطلب العالمي على المنتجات المالية التي تقوم على مبادئ المشاركة والعدالة وتقاسم المخاطر.

٣. سوق المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي

شهد سوق المصارف الإسلامية نمواً متسارعاً خلال العقود الأخيرة، مما عزز مكانته بوصفه أحد المكونات الرئيسة للنظام المالي العالمي. ففي عام ٢٠٠٨، ارتفعت الأصول المجمعة لأكثر عشرين مصرفاً في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢٤%، وهو ما يعكس التوسع الكبير الذي حققته الصناعة المصرفية الإسلامية في المنطقة، وقد أسهم هذا النمو في توسيع النطاق الجغرافي للتمويل الإسلامي وظهور مراكز مالية جديدة متخصصة في الخدمات المصرفية الإسلامية، إلى جانب المراكز التقليدية المعروفة مثل دبي والبحرين وكوالالمبور، كما أدى تنوع المنتجات

والخدمات المصرفية الموجهة للأفراد إلى تعزيز القدرة التنافسية للمصارف الإسلامية، لتصبح منافساً حقيقياً للمصارف التقليدية في العديد من الأسواق المالية (Bellalah & Masood, 2013)، ولم يعد التمويل الإسلامي مقتصرًا على الدول الإسلامية، بل امتد إلى العديد من الدول الغربية التي بدأت في تبني أدواته المالية والاستفادة من مزاياه. فقد استخدمت ولاية ساكسونيا-أنهالت الألمانية هذا النوع من التمويل، كما أصدرت المملكة المتحدة صكوكاً سيادية إسلامية، في حين أبدت كل من فرنسا واليابان اهتماماً بإصدار صكوك سيادية ماثلة (Bellalah & Masood, 2013)

وفي خطوة تعكس الاعتراف الدولي المتزايد بهذا القطاع، أقر صندوق النقد الدولي في أبريل ٢٠١٥ بأن النظام المصرفي الإسلامي يمكن أن يمثل بديلاً أكثر أماناً لبعض أشكال التمويل التقليدي، وقد ساهم هذا الاعتراف في تعزيز انتشار المصارف الإسلامية ليس فقط في الدول الإسلامية، بل أيضاً في الدول غير الإسلامية، وكانت المملكة المتحدة أول دولة غير إسلامية تمنح ترخيصاً لمصرف إسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال السماح لـ بنك بريطانيا الإسلامي، بممارسة نشاطه المصرفي، كما أطلقت شركة داو جونز عام ١٩٩٩ مؤشر السوق الإسلامي، الذي يضم فقط الشركات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مما أسهم

في تعزيز الاستثمارات الإسلامية على المستوى العالمي (Desai, 2016)، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، يشهد قطاع التمويل الإسلامي نمواً متزايداً، حيث يوجد حالياً ما يقارب ٢٥ مؤسسة مالية إسلامية تمارس أنشطتها المختلفة، وتُعد كل من دار التمويل الإسلامي الأمريكية (American Islamic Finance House) وبنك الجامعة من خلال ذراعه الإسلامية University Islamic Financial، بالإضافة إلى مشروع هارفارد للتمويل الإسلامي (Harvard Islamic Finance Project)، من أبرز المؤسسات العاملة في

النجاح إلى قدرة التمويل الإسلامي على تقديم منتجات مالية تقوم على مبادئ الشفافية والمشاركة في المخاطر والارتباط بالأصول الحقيقية، مما يجعله خياراً جذاباً لشرية متنامية من المستثمرين والعملاء حول العالم.

4. مبادئ الالتزام بالشريعة الإسلامية

يتطلب عمل المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية إنشاء هيئة رقابة شرعية (Sharia Supervisory Board - SSB)، وهي هيئة متخصصة تضم علماء وخبراء في الفقه الإسلامي والمعاملات المالية، وتمثل مهمتها الرئيسية في تقديم التوجيه والإشراف والتأكد من أن جميع العمليات والأنشطة والمنتجات المالية التي تقدمها المؤسسة تتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (Kettell, 2011)، وتستند أعمال المصارف الإسلامية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تميزها عن المصارف التقليدية، ويمكن تلخيصها في ستة مبادئ رئيسية هي:

- **تحريم الربا (الفائدة الثابتة):** يحظر النظام المصرفي الإسلامي منح القروض أو استردادها مقابل فوائد ثابتة ومحددة مسبقاً (الربا)، سواء كانت هذه الفوائد بسيطة أم مركبة. ويُعد هذا المبدأ من أهم الأسس التي يقوم عليها التمويل الإسلامي، حيث يتم استبدال الفائدة بصيغ تمويل واستثمار مشروعة تعتمد على المشاركة والبيع والإجارة وغيرها من العقود الإسلامية.
- **مبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** يقوم النظام المالي الإسلامي على تقاسم الأرباح والخسائر بين الأطراف المتعاقدة وفق نسب متفق عليها مسبقاً، ويعكس هذا المبدأ مفهوم العدالة في توزيع المخاطر والعوائد، حيث يتحمل جميع الأطراف المسؤولية المشتركة عن نتائج النشاط الاقتصادي أو الاستثماري.
- **الارتباط بالأصول الحقيقية:** يرفض التمويل الإسلامي تحقيق الأرباح من الأموال بحد ذاتها

هذا المجال من حيث حجم الأصول، كما بدأت مؤسسات مالية عالمية كبرى في تقديم خدمات مصرفية إسلامية، حيث شرع جي بي مورغان (JP Morgan) في تقديم هذه الخدمات عام ٢٠١٣. وسارت على النهج نفسه بنوك استثمارية دولية مثل ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank) التي أصبحت تقدم خدمات التمويل الإسلامي في الولايات المتحدة والشرق الأوسط وأوروبا وآسيا، وشهدت السنوات الأخيرة مشاركة عدد من المؤسسات المالية الدولية في صفقات التمويل الإسلامي المتعلقة بالعقارات التجارية في الولايات المتحدة، من بينها ماي بنك (Maybank) الماليزي، وبنك وربة (Warba Bank) وبنك الكويت الوطني (National Bank of Kuwait) من الكويت، وإنتيسا سان باولو (Intesa Sanpaolo) الإيطالي، وشركة ماسك (MASIC) السعودية للاستثمار المباشر، إضافة إلى بنك بوبيان (Boubyan Bank) المتخصص في إدارة الأصول والتمويل الإسلامي (Dajani, 2021)، وعلى مستوى الخدمات المصرفية للأفراد في الولايات المتحدة، توجد عدة مؤسسات تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، من أبرزها: University Islamic Financial في مدينة آن آربور بولاية ميشيغان، والذي يُعد أول وأكبر مصرف متوافق مع الشريعة الإسلامية في الولايات المتحدة، Devon Bank في مدينة شيكاغو، الذي يقدم مجموعة متنوعة من خدمات التمويل الإسلامي، Guidance Residential في ولاية فرجينيا، والتي تُعد أكبر مؤسسة مالية غير مصرفية متخصصة في التمويل الإسلامي السكني، Lariba في ولاية كاليفورنيا، والتي تُعد من أبرز المؤسسات المتخصصة في التمويل العقاري الإسلامي وتمويل الأعمال.

وتعكس هذه التطورات الانتشار المتزايد للتمويل الإسلامي عالمياً، وتحوله من نشاط مصرفي محلي محدود إلى صناعة مالية دولية تمتد عبر مختلف القارات والأسواق، ويعود هذا

رابعاً: أثر التطورات السياسية على القطاع المصرفي في العراق

ارتبط مسار تطور القطاع المصرفي العراقي ارتباطاً وثيقاً بالتحويلات السياسية التي شهدتها العراق خلال العقود الماضية، إذ إن البيئة السياسية تعد من أهم المحددات المؤثرة في كفاءة النظام المالي وقدرته على أداء وظائفه التنموية، وقد تعرض القطاع المصرفي العراقي إلى تحديات كبيرة نتيجة الحروب والعقوبات الاقتصادية والتغيرات الحكومية المتعاقبة، الأمر الذي انعكس على مستويات الثقة المصرفية، وحجم الائتمان، ودرجة الاندماج مع النظام المالي العالمي، بعد عام ٢٠٠٣ دخل العراق مرحلة جديدة اتسمت بإعادة بناء المؤسسات الاقتصادية والمالية، حيث شهد القطاع المصرفي إصلاحات هيكلية هدفت إلى تطوير الأطر التنظيمية والرقابية وتعزيز دور المصارف الخاصة، إلا أن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي رافقت تلك المرحلة أدت إلى زيادة المخاطر التشغيلية والائتمانية، مما حدّ من قدرة المصارف على التوسع في النشاط التمويلي والاستثماري، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن عدم الاستقرار السياسي يرفع من احتمالات الأزمات المصرفية ويؤثر سلباً في كفاءة الوساطة المالية، وفي السنوات الأخيرة ساهم تحسن الاستقرار السياسي النسبي وتشكيل الحكومات المتعاقبة في توفير بيئة أكثر ملاءمة لتنفيذ برامج الإصلاح المالي والمصرفي، فقد أكد صندوق النقد الدولي أن الاستقرار الداخلي الذي تحقق منذ عام ٢٠٢٢ ساعد على تعزيز النشاط الاقتصادي وتسهيل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، بما في ذلك تطوير القطاع المالي وإعادة هيكلة المصارف الحكومية، كما لعبت القرارات السياسية دوراً محورياً في تعزيز جهود البنك المركزي العراقي الرامية إلى تحديث القطاع المصرفي ومواءمته مع المعايير الدولية، فقد تبنت الحكومة العراقية والبنك المركزي خلال عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ برامج إصلاح شاملة ركزت على تحسين الحوكمة والامتثال والشفافية وتطوير البنية التكنولوجية للمصارف وزيادة

دون وجود نشاط اقتصادي حقيقي، ولذلك يجب أن تكون جميع المعاملات المالية مدعومة بأصول أو سلع أو خدمات فعلية، بما يضمن ارتباط التمويل بالاقتصاد الحقيقي ويحد من الأنشطة المالية الوهمية أو غير المنتجة.

■ **حظر المضاربة والمخاطرة المفرطة:** لا يسمح النظام المصرفي الإسلامي بالمعاملات التي تقوم على المضاربة المفرطة أو الغرر أو عدم اليقين الكبير، لما قد تسببه من أضرار اقتصادية واجتماعية. ويهدف هذا المبدأ إلى تعزيز الاستقرار المالي وتقليل المخاطر غير المبررة في الأسواق المالية.

■ **مشروعية العقود والمعاملات:** لا تُعد العقود والاتفاقيات المالية صحيحة وناذة إلا إذا كانت متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولذلك تخضع جميع المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية لمراجعة واعتماد هيئة الرقابة الشرعية قبل طرحها للعملاء.

■ **قدسية العقود والوفاء بالالتزامات:** يؤكد النظام المالي الإسلامي على احترام العقود والاتفاقيات والالتزام بشروطها، ما دامت لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويُعد الوفاء بالعقود أحد المبادئ الأخلاقية والشرعية الأساسية التي تسهم في تعزيز الثقة والاستقرار في المعاملات المالية.

وبناءً على هذه المبادئ، يسعى النظام المصرفي الإسلامي إلى تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، من خلال توفير خدمات مالية قائمة على الشفافية والمشاركة وتحمل المسؤولية المشتركة، مع الالتزام بالقيم والأحكام الشرعية التي تنظم النشاط الاقتصادي والمالي.

البيانات المتاحة وفقاً للإطار النظري للبحث، مما يساهم في الإجابة على أسئلة الدراسة.

أولاً: تحليل الوضع المالي لمصرف النهرين خلال الفترة من (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

الجدول رقم (١): الوضع المالي لمصرف النهرين خلال الفترة من (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

السنة	المراجعات والسلف	الاستثمارات	الودائع	النقد	الموجودات	الدائون	البون
٢٠٢٠	90837582503	3750100000	9880061141	66522201510	11374770258	11374770258	112764465504
٢٠٢١	105736279806	4486000000	34608748530	61070893756	22610554841	22610554841	37400030747
٢٠٢٢	121481963638	16345637668	38503926234	47952433706	36219541242	36219541242	41190633635
٢٠٢٣	8142198407	7480984712	141844482450	147040424560	22639367519	22639367519	25838676616
٢٠٢٤	9692062787	9036000000	1149594388654	1107475103054	10203145793	10203145793	14057283220

المصدر: التقارير السنوية (٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤) مصرف

النهرين الإسلامي

تكشف القراءة التحليلية المعمقة للوضع المالي لمصرف النهرين الإسلامي خلال الفترة الممتدة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ عن انعكاسات واضحة للمشهد السياسي والاقتصادي المعقد الذي مر به العراق، حيث يظهر عام ٢٠٢٠ كأثر مباشر لتداعيات جائحة كورونا والاضطرابات السياسية التي تلت احتجاجات تشرين وما رافقها من ركود اقتصادي وانخفاض أسعار النفط، وهو ما تفسره الأرقام المسجلة في ذلك العام حيث بلغت المراجعات والسلف ٩٠٨٣٧٥٨٢٥٠٣ والاسثمارات ٣٧٥٠١٠٠٠٠٠٠. بينما استقرت الودائع عند ٩٨٨٠٠٦١١٤١ والنقود عند ٦٦٥٢٢٢٠١٥١٠ في وقت سجلت فيه الموجودات والدائون رقماً متطابقاً قيمته ١١٣٧٤٧٧٠٢٥٨ والديون ١١٢٧٦٤٤٦٥٥٠٤ مما يعكس حالة من الحذر الشديد والتحفظ المصرفي في بيئة غير مستقرة، ومع الانتقال إلى عام ٢٠٢١ وبدء التعافي النسبي لأسواق النفط وتشكيل أرضية سياسية جديدة اتجهت المؤشرات نحو الصعود الملحوظ لتسجل المراجعات والسلف ١٠٥٧٣٦٢٧٩٨٠٦ والاسثمارات ٤٤٨٦٠٠٠٠٠٠. ورافق ذلك قفزة كبيرة في الودائع لتصل إلى ٣٤٦٠٨٧٤٨٥٣٠ رغم تراجع النقود إلى ٦١٠٧٠٨٩٣٧٥٦، بينما تضاعفت الموجودات والدائون

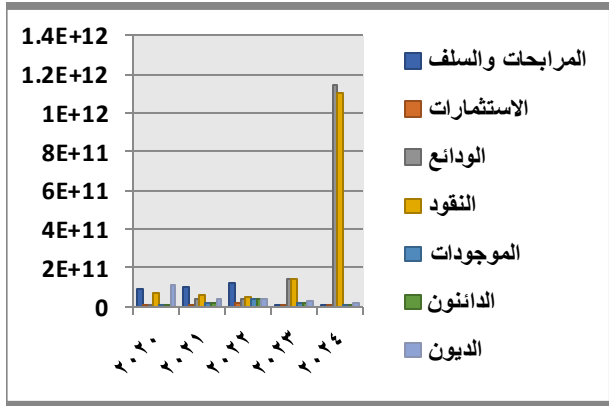
الشمول المالي، الأمر الذي يساهم في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي ورفع قدرته على استقطاب الاستثمارات والتعامل مع الأسواق العالمية، ومن جانب آخر، أثرت التوترات السياسية والإقليمية في عمل القطاع المصرفي من خلال زيادة الضغوط على المالية العامة والقطاع الخارجي، فاعتماد الاقتصاد العراقي الكبير على الإيرادات النفطية يجعل القطاع المصرفي حساساً للصدمات السياسية والجيوسياسية التي تؤثر في صادرات النفط وإيرادات الدولة، وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن التقلبات السياسية والاقتصادية العالمية وانخفاض أسعار النفط تفرض ضغوطاً على الاستقرار المالي وتتطلب تسريع إصلاحات القطاع المصرفي وتعزيز متانته المؤسسية (التقرير السنوي للبنك الدولي)، كذلك أسهمت المتغيرات السياسية المرتبطة بالعلاقات الدولية والامتنثال للمعايير العالمية في إعادة تشكيل البيئة المصرفية العراقية، خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرقابة على التحويلات الخارجية، وقد دفعت هذه المتطلبات السلطات النقدية إلى تشديد إجراءات الامتنثال وإعادة هيكلة عدد من المصارف وتعزيز الرقابة المصرفية بما ينسجم مع المتطلبات الدولية، وهو ما انعكس على طبيعة عمل المصارف وعلاقتها مع البنوك المراسلة الخارجية.

وعليه، يمكن القول إن التطورات السياسية في العراق كان لها تأثير مزدوج على القطاع المصرفي؛ فمن جهة أدت فترات عدم الاستقرار والصراعات إلى إضعاف الثقة المصرفية وتقييد النشاط المالي، ومن جهة أخرى وفرت مراحل الاستقرار النسبي والدعم الحكومي فرصة لتنفيذ إصلاحات هيكلية أسهمت في تحديث القطاع المصرفي وتعزيز قدرته على مواكبة المتغيرات المالية العالمية

المبحث الثاني: آثار التطورات السياسية على مصرف النهرين الإسلامي

يركز هذا المبحث من الدراسة على دراسة آثار التطورات السياسية على القطاع المصرفي، مع التركيز بشكل خاص على مصرف النهرين الإسلامي ويتم ذلك من خلال تحليل

١٠٢٠٣١٤٥٧٩٣ وتراجعت الديون إلى أدنى مستوياتها عند ١٤٠٥٧٢٨٣٢٢٠ مما يثبت نجاح السياسات التحوطية للمصرف وقدرته على التكيف مع المهزات السياسية والاقتصادية وتحسين جودة أصوله وتقليل المخاطر الائتمانية بشكل تدريجي ومستدام.



الشكل رقم (١): المركز المالي لمصرف النهرين الإسلامي (من اعداد الباحثة بالرجوع الي بيانات الجدول (١) ثانياً: الأداء المالي لمصرف النهرين للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢٤.

الجدول رقم (٢): الأداء المالي لمصرف النهرين للسنة المالية ٢٠٢٠-٢٠٢٤

السنة	رأس المال	الاحتياطيات	المطلوبات	الإيرادات	المصروفات	الربح
٢٠٢٠	150000000000	2244877955	٢٥٦٩٥٩١١٦٨٨	5887284608	4469747220	1417537388
٢٠٢١	150000000000	1444972030	209187704055	7365317796	5847941855	1517375941
٢٠٢٢	150000000000	1730936025	228157140173	7323442273	5217910051	2105532222
٢٠٢٣	150000000000	2096026435	318604056766	9443246631	105970532	3256714388
٢٠٢٤	150000000000	2029546294	1314559112325	12272049723	604248164	4644279615

المصدر: التقارير السنوية (٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤) لمصرف النهرين الإسلامي

يوضح التحليل المالي المعمق لبيانات الأداء المالي لمصرف النهرين الإسلامي للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤ ارتباطاً وثيقاً بين المؤشرات المحاسبية والبيئة السياسية والاقتصادية التي عاشها العراق، حيث يتضح من القراءة الأولية ثبات رأس المال عند الرقم ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ طيلة سنوات الدراسة مما يعكس الالتزام بالمطلوبات القانونية للحد الأدنى لرأس مال المصارف الإسلامية في العراق دون اللجوء لخيار الزيادة في ظل الظروف المتقلبة، بينما استهلت المؤشرات عام ٢٠٢٠ بالتأثر المباشر بظلال جائحة كورونا وأزمة

لتصل إلى ٢٢٦١٠٥٥٤٨٤١ بالتزامن مع انخفاض واضح في الديون إلى ٣٧٤٠٠٠٣٠٧٤٧ نتيجة تفعيل آليات التحصيل أو تسوية بعض الالتزامات المالية، أما في عام ٢٠٢٢ فقد انعكست أزمة الانسداد السياسي الطويلة والصراعات حول تشكيل الحكومة على حركة الأموال داخل القطاع المصرفي، إذ يلاحظ ارتفاع مركب في المرايجات والسلف إلى ١٢١٤٨١٩٦٣٦٣٨ وقفزة ضخمة في الاستثمارات لتصل إلى ١٦٣٤٥٦٣٧٦٦٨ والودائع إلى ٣٨٥٠٣٩٢٦٢٣٤ والموجودات والدائنون إلى ٣٦٢١٥٩٤١٢٤٢، بينما واصلت النقود تراجعها إلى ٤٧٩٥٤٣٣٧٠٦ وارتفعت الديون بشكل طفيف إلى ٤١١٩٠٦٣٣٦٣٥ مما يشير إلى توجه المصرف نحو تشغيل الأموال وتوسيع المحفظة الائتمانية لمواجهة جمود الموازنة العامة للدولة في ذلك الوقت، ويمثل عام ٢٠٢٣ نقطة تحول جوهرية تزامنت مع تولي الحكومة الجديدة واستقرار المشهد السياسي النسبي وإقرار الموازنة الثلاثية وبدء تطبيق المنصة الإلكترونية للبنك المركزي للسيطرة على سعر الصرف، وهو ما يفسر التغيير الجذري في هيكلية الحسابات حيث قفزت النقود قفزة هائلة لتصل إلى ١٤٧٠٤٠٤٢٤٥٦٠ وتضاعفت الودائع بشكل غير مسبوق لتسجل ١٤١٨٤٤٤٨٢٤٥٠ نتيجة زيادة الثقة وتحول التفضيل النقدي للمودعين، في حين تراجعت المرايجات والسلف إلى ٨١٤٢١٩٨٤٠٧ والاستثمارات إلى ٧٤٨٠٩٨٤٧١٢ والموجودات والدائنون إلى ٢٥٨٣٨٦٧٦٦١٦ والديون إلى ٢٢٦٣٩٣٦٧٥١٩ كأثر مباشر لتشديد إجراءات الامتثال المالي والرقابة على حركة الأموال، وفي نهاية السلسلة الزمنية خلال عام ٢٠٢٤ استقرت المؤشرات لتعكس مرحلة جديدة من التوازن المالي في ظل تراجع حدة الأزمات السياسية، حيث بلغت النقود ١١٠٧٤٧٥١٠٣٠٥٤ والودائع ٩٠٣٦٠٠٠٠٠ والاستثمارات ١١٤٩٥٩٤٣٨٨٦٥٤ والمرايجات والسلف ٩٦٩٢٠٦٢٧٨٧، بينما انخفضت الموجودات والدائنون بشكل حاد لتصل إلى

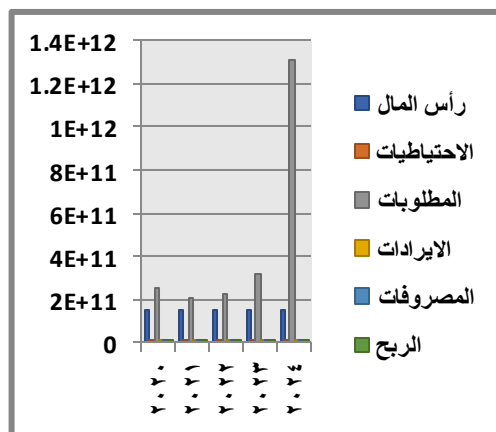
انخفاض أسعار النفط عالمياً وما رافقها من ركود محلي بوجود احتياطات بلغت ٢٢٤٤٨٧٧٩٥٥ ومطلوبات وصلت إلى ٢٥٦٩٥٩١١٧٦٨٨ بينما سجلت الإيرادات ٥٨٨٧٢٨٤٦٠٨ والمصروفات ٤٤٦٩٧٤٧٢٢٠ ليتحقق ربح صافي قدره ١٤١٧٥٣٣٨٨ وهو ما يمثل نقطة انطلاق متحفظة فرضتها بيئة الأعمال غير المستقرة آنذاك. ومع الدخول في عام ٢٠٢١ والتعافي التدريجي للاقتصاد العراقي مع صعود أسعار النفط شهدت الإيرادات قفزة واضحة لتصل إلى ٧٣٦٥٣١٧٧٩٦ وعلى الرغم من ارتفاع المصروفات إلى ٥٨٤٧٩٤١٨٥٥ إلا أن صافي الربح نما بشكل إيجابي ليسجل ١٥١٧٣٧٥٩٤١، ورافق ذلك تراجع في الاحتياطات إلى ١٤٤٤٩٧٢٠٣٠ وانخفاض في حجم المطلوبات ليكون ٢٠٩١٨٧٧٠٤٠٥٥ مما يؤشر على تحسن في إدارة الالتزامات المالية والتوجه نحو تنشيط الحركة التمويلية بالتزامن مع الانفراج الاقتصادي النسبي.

أما في عام ٢٠٢٢ فقد تزامنت التطورات المالية مع أزمة الانسداد السياسي الطويل وصعوبة تشكيل الحكومة في بغداد وما رافقها من تجميد للموازنة الاستثمارية للدولة، وتأثر الأداء المصرفي بهذه الأجواء حيث سجلت الإيرادات تراجعاً طفيفاً لتستقر عند ٧٣٢٣٤٤٢٢٧٣ بينما نجح المصرف في خفض مصروفاته إلى ٥٢١٧٩١٠٠٥١ مما دفع بصافي الأرباح صعوداً لتبلغ ٢١٠٥٥٣٢٢٢، في حين ارتفعت الاحتياطات لتصل إلى ١٧٣٠٩٣٦٠٢٥ والمطلوبات إلى ٢٢٨١٥٧١٤٠١٧٣ كإجراءات تحوطية فرضتها ضبابية المشهد السياسي العام ومحاولة الحفاظ على مستويات سيولة آمنة.

ويبرز عام ٢٠٢٣ كعامل حسم وتغير جوهري في الأداء المالي بالتزامن مع استقرار الوضع السياسي وتشكيل الحكومة الجديدة والبدء بتطبيق موازنة ثلاثية طموحة، حيث شهد هذا العام طفرة استثنائية في صافي الأرباح لتسجل ٣٢٥٦٧١٤٣٨٨ مدفوعة بارتفاع كبير في الإيرادات التي بلغت ٩٤٤٣٢٤٦٣١ وانخفاض حاد

ومفاجئ في المصروفات لتصل إلى ١٠٥٩٧٠٥٣٢ نتيجة إعادة هيكلة المصاريف أو تسوية قيود دائنة، وتزامن ذلك مع نمو الاحتياطات إلى ٢٠٩٦٠٢٦٤٣٥ وارتفاع المطلوبات إلى أعلى مستوياتها عند ٣١٨٦٠٤٠٥٦٧٦٦ مما يظهر التوسع الكبير في الأنشطة المصرفية واستقطاب الأموال.

وفي ختام السلسلة الزمنية لعام ٢٠٢٤ ترسخ الاستقرار المالي للمصرف بالتوازي مع الاستقرار الأمني والسياسي النسبي في البلاد ومواصلة تطبيق المنصة الإلكترونية والامتثال المالي، مما انعكس بشكل إيجابي جداً على الإيرادات التي بلغت أعلى مستوياتها تاريخياً عند ١٢٢٧٢٠٤٩٧٢٣ ورغم عودة المصروفات للارتفاع لتسجل ٦٠٤٢٤٨١٦٤ إلا أن الربح الصافي حقق قفزة قياسية بوصوله إلى ٤٦٤٤٢٧٩٦١٥، وتزامن هذا النجاح التشغيلي مع تراجع طفيف في الاحتياطات لتبلغ ٢٠٢٩٥٤٦٢٩٤ وانخفاض حاد في حجم المطلوبات ليصل إلى ١٣١٤٥٥٩١١٢٣٢٥ مما يؤكد نجاح المصرف في تصفية والتزام تسديد جانب كبير من مطلوباته وتحقيق كفاءة تشغيلية ومتانة مالية ممتازة قادرة على مواجهة الصدمات الخارجية.



الشكل رقم (٢): الأداء المالي لمصرف النهرين الإسلامي (من إعداد الباحثة بالرجوع الي بيانات الجدول (٢) الاستنتاجات أظهرت القراءة التحليلية للمسار التشغيلي والمالي لمصرف

النهرين الإسلامي مجموعة من المؤشرات الجوهرية التي شكلت واقعه التنافسي والاستثماري، وتتمثل أبرز الاستنتاجات في الآتي:

- يمتلك المصرف أربعة فروع فقط على مستوى العراق، وهو نطاق تغطية متواضع جداً لا يتماشى مع النمو السكاني المتسارع، مما يضعف قدرته التنافسية ويعيق وصول خدماته ومنتجاته التمويلية لشريحة واسعة من المستفيدين المحتملين.
- شهدت حسابات الاستثمار تقلبات حادة خلال سنوات الدراسة، حيث شهدت تراجع ملموسة لعامين متتاليين بفعل تداعيات جائحة كورونا التي دفعت المصرف لتأجيل استيفاء الأقساط المستحقة، ورغم عودة الاستثمارات للتعافي النسبي في عام ٢٠٢٢ إلا أنها لم تصل لمستوياتها السابقة، مما يثبت الحاجة الملحة لتنويع القنوات الاستثمارية لتفادي مخاطر تركيز العوائد.
- كشفت البيانات المالية والرسوم البيانية الملحقه بالتقرير عن تصاعد تدريجي ومستمر في حجم الإيرادات الإجمالية، مما يعد دليلاً إيجابياً على حيوية الأنشطة التشغيلية للمصرف وقدرته الكامنة على توليد التدفقات النقدية.
- نجح المصرف في دخول مسار صعودي تدريجي ومستقر نسبياً حتى عام ٢٠٢١ رغم تنامي المصروفات بالتوازي مع الإيرادات، قبل أن يقفز الربح إلى أعلى مستوياته في عام ٢٠٢٢، وهو ما يفسر التوسع النوعي في توظيف المبالغ المستثمرة سواء عبر نافذة المراجعات أو من خلال الاستثمار المباشر.
- تميز الأداء خلال العامين الأخيرين بازدواجية واضحة؛ حيث حقق المصرف نمواً استثنائياً في مستويات السيولة النقدية وفي نشاط المراجعة، مقابل تراجع ملحوظ وانكماش مالي في مجالات الاستثمارات الرأسمالية، والتسليفات الأخرى.

التوصيات

بناءً على المعطيات التحليلية السابقة، ولغرض تعزيز الكفاءة المالية والمكانة السوقية للمصرف، نوصي بالآتي:

- صياغة استراتيجيات مصرفية متكاملة (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل) تهدف إلى تعزيز استقرار مؤشرات الأداء المالي، والحد من التذبذب في العوائد لضمان النمو المتوازن.
- استلهام النماذج الناجحة في الصيرفة الإسلامية (مثل تجارب السعودية، مصر، باكستان، وماليزيا)، وتكييف آلياتها التطبيقية بما يتلاءم مع الخصوصية التشغيلية والبيئة الاستثمارية داخل العراق.
- تفعيل أدوات الاستثمار الإسلامي المتنوعة والعمل على خفض مستويات السيولة النقدية المعطلة وتوظيفها بفعالية، مع الالتزام الصارم بسقف الأمان والتحوط الموصى بها، بما يضمن تعظيم دور المصرف في التنمية الاقتصادية.
- إعداد دراسات جدوى ميدانية تأخذ بالاعتبار الكثافة السكانية والتوسع العمراني في الأفضية والمخلفات، لضمان انتشار الفروع الجديدة وتوزيعها جغرافياً بشكل عادل ومريح.
- صياغة خطة ائتمانية استراتيجية تتناغم مع التوجهات الاقتصادية العامة للدولة، وتستهدف المشاريع ذات القيمة المضافة والمردود التنموي، مع عرضها على الجهات المختصة في وزارة المالية لإبداء الملاحظات وتقويمها قبل التنفيذ.
- تجنب تشتيت رأس المال في القروض الاستهلاكية الفردية الصغيرة -رغم تدني مخاطرها وضماناتها الميسرة- والتوجه بدلاً من ذلك نحو تمويل المشاريع الاستراتيجية والبرامج الإنتاجية التي تؤثر إيجاباً في متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي.
- تعزيز القدرة التنافسية للمصرف عبر استقطاب

[%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-2](#)

٢. تقرير الإصلاح المصرفي لوزارة المالية لسنة

٢٠٢٥.

٣. تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠٢٤.

٤. تقرير صندوق النقد الدولي لسنة ٢٠٢٤.

5. El-Ashker, A., & Wilson, R. (2006). Islamic economics: A short history.

6. Ketell, B. (2011). The Islamic Banking and Finance Workbook. United Kingdom: JohnWiley and Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, P0198SQ

7. Bellalah, M., & Masood, O. (2013). Islamic banking and finance. Cambridge ScholarsPublishing.

8. Desai, M. I. E. (2016). Islamic Finance—Opportunities and Challenges. Journal ofIslamic Banking and Finance, 33(1), 86–90.

9. Dajani, P. W. S. P. L.-M. E. (2021, November 3). Spotlight: Islamic financing and investment structures in USA. Lexology. <https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=4bdf0abd-b743-41db-ab1b-ed53b3e761fc>

شرائح جديدة من المواطنين وبناء شراكات مع المصارف الأخرى، لزيادة الحصة السوقية ومنافسة المصارف الزميلة بفعالية.

- رفد الفروع بالكوادر المؤهلة والعدد الكافي من الموظفين، بالتزامن مع تحديث الخطط الائتمانية لزيادة الدعم والرعاية الموجهة للمشروعات الاستثمارية.

- كسر الجمود التشغيلي عبر تنويع روافد الإيرادات وعدم الارتكان لمنتج تمويلي واحد، والتركيز على خفض التكاليف، وتحسين جودة الخدمات لكسب ولاء الزبائن، فضلاً عن الدخول الفعال في سوق الصكوك الإسلامية.

- الإسراع في رقمنة العمليات المصرفية عبر إطلاق تطبيقات الهاتف المحمول للحوالات والاستعلام عن الرصيد، وأتمتة أنظمة إدارة التمويل والمخاطر والموارد البشرية لتقليل الروتين الورقي، مع مقترح استحداث "وحدة التدقيق وتوفير المصروفات" داخل المصرف تتولى تحليل النفقات الشهرية وتقديم خطط دورية للترشيد ومتابعة تنفيذها.

- التوسع في الأنماط التمويلية المتطورة (كالمرابحة، والإجارة المنتهية بالتملك للعقارات، والمشاركة، المضاربة)، وتصميم برامج تمويلية مخصصة لشريحة موظفي القطاعين المدني والعسكري، المتقاعدين، والشباب رواد الأعمال من خلال تأسيس صناديق استثمارية تدعم المشاريع الناشئة

المصادر:

١. التقارير السنوية لمصرف النهرين الإسلامي لسنة

(٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤)

<https://www.nib.gov.iq/->

[%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-](#)